

بيان المكتب الوطني باراكا من التشهير بالأطباء ارفعوا أيديكم عن الأطباء

إن أساس أية دولة هو احترام مؤسساتها الاجتماعية ، لما لها من دور في تكوين و وقاية الأجيال ، و المتعارف عليه دوليا أن أساس المجال الاجتماعي للدول هو الصحة و التعليم ، لذا فإن ما قامت به الدولة في الثمانينات من تشييء لرجال التعليم بهدف التخلي عن مجانية التعليم و خصوصته ، هو نفس ما تقوم به حاليا وزارة الصحة عبر تسخير بعض المحسوبين على الإعلام من خلال حملة للتشهير و تجبيش للرأي العام بكل قطاعاته ضد الأطباء ، هاته الحملة المسعورة لها هدف واحد ، هو إخراج مفهوم الصحة كتعريف إنساني وحق اجتماعي يكفله الدستور إلى مفهوم الصحة كسلعة يشتريها و يبيعها كل من له الإمكانيات من خلال قانون 13-13.

لكل هذا نقول باراكا

باراكا من التشهير بالأطباء وكفى من تحميلهم مسؤولية فشل السياسات الصحية ، هذا التشهير بدأه وزير الصحة في السنة الماضية من خلال القرار السياسي الذي لا رجعة فيه الذي اتخذته الحكومة و الذي تراجعت عنه ، باتفاق 04 ابريل الذي سمح لأطباء القطاع العام بالاشتغال في القطاع الخاص نهاية الأسبوع ، هذا الاتفاق الذي يحمل ايضا اعترافا ضمنيًا من طرف وزارة الصحة بافتقار الشروط العلمية في جل المؤسسات الصحية العمومية ، مع التعهد بإصلاحها ، إلا انه عوض القيام بتجاوز هاته النواقص و تحسينها اختارت وزارة الصحة سياسة الهروب الى الأمام حيث في أية لحظة تقع فيها مضاعفات صحية لانعدام وسائل علاج المرضى المتعارف عليها عالميا ، تتم متابعة الطبيب بل و التسرع في الخروج للإعلام لتحميله المسؤولية و كذلك التسرع في اتخاذ قرارات خارج المساطر التأديبية ، كتوقيف أطباء التوليد بمكناس و التصريحات الإعلامية المتسرعة لوزير الصحة بغية إعطاء الانطباع للرأي العام الوطني ، بان الوزير هو حامي حمى الصحة ، لكل هذا نقول له إن الاتفاق بين الوزارة و النقابة المستقلة ملزم و من الواجب الالتزام به.

باراكا من الاستمرار في صب الزيت على النار فالاحتقان قد بلغ منتهاه و كفى من تجاهل الملف المطلي المشروع للأطباء و الصيادلة و جراحي الأسنان (الرفع من الأجور لتتناسب و القيمة الاعتبارية عبر تخويل الرقم الاستدلالي 509 بكامل تعويضاته ، معادلة الدكتوراه ، درجتين خارج الإطار ، الالتزام باتفاق 04 ابريل الذي ينص على توفير الوسائل العلمية لعلاج المرضى و تنظيم اشتغال أطباء القطاع العام بالقطاع الخاص و إعادة الاعتبار للطب العام من خلال تخويل الاختصاص في الصحة الجماعية...)

نقول باراكا من سياسة شعبية ستحطم المؤشرات الصحية و ستمتص مدخرات صناديق التغطية الصحية المحصل عليها من جيوب المغاربة و التي ستذهب إلى حسابات اللوبيات الاقتصادية الكبرى.

إن النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام لم و لن تكن في يوم من الأيام لها فكر هيمني بل كل توجهاتها مبنية على مبدأ التوافق و ضرورة إشراك الجميع في كل المؤسسات ذات البعد الوطني ، لذا إن انتخابات الهيئة الوطنية تعتبر إحدى المحطات التي سنشارك فيها الجميع من كل القطاعات لكي نحصل على حياة وطنية قوية

و ديمقراطية ، عكس ما وقع في مؤسسة الحسن الثاني للشؤون الاجتماعية التي تم فيها إقصاء أطباء القطاع العام من تمثيليتهم بهاته المؤسسة رغم موافقة الوزيرة السابقة ، هذا للتذكير إن منطق الهيمنة عانت منه النقابة المستقلة و تطالب مسؤولي وزارة الصحة لرفع حيف التمثيلية في هاته المؤسسة.

إن النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام ترفض التدبير العشوائي للموارد البشرية و تطالب بتقنين معقلن للحركة الانتقالية حتى لا تقع انزلاقات كما وقع في ورزازات.

إن ممتلكات وزارة الصحة تعتبر من الملك العام و إن ما أحوج نساء و رجالات الصحة لكل هاته الممتلكات لجعلها فضائات اجتماعية للترفيه و الاستجمام و ذلك من خلال المؤسسة الاجتماعية التي عرفت النور ، عوض القيام بتفويتها و حرمان الشغيلة الصحية كما وقع باكادير لذا نطالب كل الأجهزة الحكومية المسؤولة على حماية الملك العام التدخل لتوقيف هاته المهزلة و نحملها المسؤولية في ذلك.

و أخيرا نذكركم بالكلمة المشهورة للأديب الفرنسي مونتيني " ارفعوا أيديكم عن الأطباء ، فالشمس تسطع على نجاحهم، و الأرض تدفن أمواتهم قضاء و قدرا"

وعاشت النقابة مستقلة مناضلة و موحدة

عن المكتب الوطني

النقابة المستقلة لأطباء
القطاع العام
المكتب الوطني
د. المنتظر المصاوي

